وخاضت هذه المصارف منافسه شديدة فيما بينها من اجل احراز اكبر قدر ممكن من الهيمنة والتحكم في موارد السلطنة. وبقي نصيب الاسد في هذا النشاط المصرفي في يد المصارف البريطانية والفرنسية بالاضافة الى البنك العثماني في حين فشلت المصارف الالمانية في التمدد خارج منطقة خط حديد بغداد (اي الاسكندرون وما حولها).

وتجدر الاشارة الى ان قطاعا هاما من هذه المصارف كان بحوزة بيوت المال اليهودية وخاصة عائلة روتشيلد بفروعها المنتشرة في معظم العواصم الاوروبية.

٣ ـ نهب المواد الاولية :

كالقطن والكتان والحرير والقمح والشعير والملح والكحول التي كانت تستغل في مصانع النسيج والمعكرونة والبيرة بالاضافة الى المنتجات الزراعية المختلفة وخاصة الحمضيات وذلك ضمن سياسة ربط اقتصاد السلطنة العثمانية بالسوق الرأسمالي العالمي وتحويله الى اقتصاد بضائعي يلبي حاجات الصناعات الاوروبية المتقدمة ويستوعب فائض انتاجها.

٤ ـ التحكم بالمحاور الرئيسية لشبكة المواصلات وخاصة السكك الحديدية والموانىء وقناة السويس :

وقد جاء الاهتمام ببناء وتحسين شبكة المواصلات وبخاصة السكك الحديدية انعكاسا للموقع المتميز الذي احتلته بلدان السلطة العثمانية وفلسطين بالذات في خطط التوسع الرأسمالي الغربي منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى قبل ذلك، منذ حملة نابليون على مصر، وبدا واضحا حرص بريطانيا على تأمين طريق سالكة الى الهند خاصة بعد افتتاح قناة السويس وتنامي النشاط المالي والثقافي الفرنسي داخل مصر وشرقي القناة على الشواطيء السورية.. ويبدو ان النفوذ الفرنسي في وقت من الاوقات كان كبيرا الى حد عرقلة المشاريع البريطانية في المنطقة (رفضت الحكومة التركية منح امتياز لخط يافا ـ القدس حتى سنة ١٨٩٢) وذلك لصالح النفوذ الالماني الذي تمكن من الحصول على امتياز خط حديد بغداد في وقت مبكر.

وبالاضافة الى التنافس على امتيازات خطوط السكك الحديدية، تنبهت بريطانيا الى اهمية الموانيء البحرية في السيطرة على التجارة العالمية فاهتمت بتوسيع وتنشيط موانيء حيفا ويافا وغزة لتسهيل مرور الصادرات البريطانية الى